مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: هل أن أسواق القمح العالمية غير تنافسية؟
اسم الكاتب: أ.د. سالم توفيق النجفي، م. ايمان مصطفى رشاد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3172
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٩٠ (٣٠) ٢٠٠٨
ص ص [١٥٩-١٨٣]

هل أن أسواق القمح العالمية غير تنافسية؟(*)

الدكتور سالم توفيق النجفي
استاذ-قسم الإقتصاد
ايمان مصطفى رشاد
مدرس-قسم الإقتصاد
كلية الادارة والإقتصاد-جامعة الموصل
Salimalnajafy@yahoo.com
Erm0stafa2000@yahoo.com

المستخلص

تقدم العديد من الدول المتقدمة والنامية الزراعية المساعدات والدعم للقطاع الزراعي وبالأخص للصادرات الزراعية مثل محاصيل الحبوب، وعلى الرغم من أن الاتفاقيات التي سادت خلال العقود القليلة الماضية كانت تدعو إلى خفض دعم المنتجات الزراعية، إلاّ أن أغلب الدول المنتجة الرئيسة للقمح والمصدرة لها لازالت تقدم الدعم لهذا القطاع، وهذا ماأكده التحليل القياسي للبحث، مع أن ذلك يتعارض مع حرية التجارة التي تدعو اليها البلدان المتقدمة وفقاً للنظرية الإقتصادية، ومن خلال هذا البحث تم الاستنتاج أنه بالرغم من القرارات الدولية التي طالبت الدول الزراعية الرئيسة المصدرة للقمح والحبوب بخفض الدعم على مراحل زمنية متباينة للوصول إلى إلغائه، إلاّ أن هذه الدول لازالت تقدم الدعم وبأشكاله المختلفة، وذلك للوصول إلى أنماط سوقية لصادراتها أقرب إلى الأنماط اللاتنافسية، وعليه فإن تأثيرات الأسعار العالمية للحبوب والقمح على الأسواق العالمية ضئيلة، وذلك بسبب الأنماط المذكورة.

Are the International Wheat Markets Uncompetitive?

Salim T. Al – Najafi (PhD)
Professor
Department of Economics
University of Mosul

Iman M. Rashad (PhD)
Lecturer
Department of Economics
University of Mosul

ABSTRACT

Several advanced and developing agricultural countries seek to introduce aids and supports to the agricultural sector; particularly, agricultural exports such as grain crops. Despite of the conventions prevailed during the few past decades which were calling to reduce support for agricultural products; most of the main grain producing countries are still backing up this sector in many means which have been confirmed by standard analysis. Despite the fact, it may contradict the freedom of commerce, which is being called by advanced counties in terms of modern economic theory. The study has concluded that

(*) بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة " تقدير وتحليل محددات العرض العالمي للحبوب في بلدان مختارة: دراسة مقارنة"

تاريخ التسلّم ٢٠٠٧/٥/٣ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٦/٤

though the international resolutions that are calling various main grain exporting countries to reduce support along various periods of time until be abolished. However, these countries are still supporting this sector and provide it with different facilities - especially for export - in order to reach marketing forms for its exports that are closer to the uncompetitive types as well as the means they are closer to the monopoly of the minority. Thus, the impacts of wheat world prices on international markets are slim due to aforementioned types.

المقدمة

تختلف السياسات الزراعية المعتمدة في بلدان العالم باختلاف فلسفتها الإقتصادية، فسياسات البلدان المتقدمة تختلف عن تلك المستخدمة في البلدان النامية، وتحدد هذه السياسة أنماط الأسواق المحلية، ومن ثم تؤثر في أنماط الأسواق العالمية، نظراً للترابط بين السياسات الزراعية المحلية ونظيرتها في الأسواق العالمية، لذا كان يجب التعرف على الأنماط السوقية لصادرات السلع الزراعية الرئيسة، وتشخيص العوامل المؤثرة في أسواقها عن طريق التقدير الكمي للمتغيرات المعتمدة للوصول إلى حالة التوازن والاستقرار في الأسواق المذكورة، وذلك للتأكد من أنها أسواق غير تنافسية.

وقد جاءت **أهمية البحث** من أن السياسات الزراعية المتبعة من قبل البلدان المختلفة لها آثار بالغة على التجارة الخارجية للقمح، ولاسيما على المعروض العالمي منه، سواء كانت اثأر إيجابية أو سلبية، في حين إن **مشكلة البحث** تبين أن الأسواق العالمية للقمح قد عانت من أزمات وحالات عدم استقرار، سواء من حيث الكميات أو الأسعار، وذلك بسبب اقتراب هذه الأسواق من حالات قد لا تكون تنافسية، مما أثر على الأوضاع الغذائية للعديد من البلدان النامية والمتقدمة، ولاسيما التي تعاني من عجز في الحبوب (القمح والحبوب الخشنة)، لذا سعت العديد من البلدان إلى الحفاظ على مستويات مقبولة ومستقرة لدخول منتجيها ،أثرت من خلاله في نمط الأسواق المساعدة على تحقيق أهدافها، أما عن **فرضية البحث** فجاءت على أن المتضمنات السعرية الزراعية لها آثار إيجابية على العرض العالمي من القمح، وفي بعض الأحيان تنعكس هذه الآثار بصورة سلبية، مع أن هذه الآثار متواضعة في تحديد توازن السوق، فهناك العديد من المتغيرات الحاكمة غير الإقتصادية المؤثرة في تحديد هذا التوازن، وبذلك **هدف البحث** إلى التعرف على الأنماط السوقية لصادرات القمح، والعوامل المؤثرة فيها. أما فيما يخص **منهج البحث** فهو تحليلي قياسي باستخدام بعض النماذج الكمية التي تستند إلى مفاهيم النظرية الإقتصادية وقياس آثار المتضمنات السعرية الزراعية على المعروض العالمي من القمح، بهدف الوصول إلى تحديد الأنماط السوقية العالمية لهذا المحصول.

١. تطور العلاقات الإقتصادية الزراعية الدولية

١-١الزراعة قبل جولة الاورغواي

كانت العديد من الدول تعتمد سياسة دعم نشاطاتها الزراعية وتقديم الإعانات لمزارعيها ولاسيما في الدول المتقدمة، مما يؤثر على أسعار بعض السلع الزراعية ويخفضها وبمعدلات كبيرة (شو، ١٩٨٨، ٩٢ – ٩٨)، وبذلك تؤدي إلى تشوهات في التجارة الخارجية الزراعية، وكانت هذه التجارة خاضعة لعدد كبير من القيود التي فرضتها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الزراعية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية، وقد كانت العديد من هذه الدول تقدم الإعانات والدعم للقطاع الزراعي، ولاسيما للصادرات من السلع الزراعية (كمال، ٢٠٠٣، ٤)، مما أثر سلبياً في التجارة الدولية من هذه المنتجات، وأصبح "معدل التبادل التجاري الزراعي" في معظم الأحيان في غير صالح الدول النامية.

وقد ترتب على ذلك فجوة واسعة مابين المقدرة التصديرية للدول النامية والمتقدمة (النجفي، ٢٠٠٣، ١٤ – ١٦)، باعتبار أن الدول المتقدمة الزراعية اعتمدت سياسات دعم الصادرات من جانب، ومن جانب آخر فإن انخفاض كفاءة الإنتاج الزراعي في الدول النامية أصبح معه من الصعب تقديم الدعم للصادرات للوصول بها إلى ذلك المستوى السعري الذي تتمتع به صادرات الدول المتقدمة، إذ أن الارتفاع بقيمة الدعم يترتب عليه أعباء على الميزانية العمومية وما يعكسه ذلك من تشويه للعديد من المفاهيم الإقتصادية، وفي مقدمتها معدلات التبادل التجاري الزراعي، سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في نمط السياسات لكلا المجموعتين من الدول، والتي تؤدي بصورة أو بأخرى إلى تدنية الفجوة التصويرية بينهما من حيث متضمناتها الإقتصادية (أمين، ١٩٩٨، ١٦٢).

تعد الدول المتقدمة صناعياً الأكثر منحاً للدعم والإعانات الزراعية، إذ إن السياسات الزراعية في هذه الدول تقوم على أساس تقديم أنواع متعددة من الدعم مقترنة بالعديد من القيود الصارمة على الواردات من السلع الزراعية (قليلة الكلفة) مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى أو الدول النامية (Orden & *et. al*., 2002, 5-8)، ولقد أكد البنك الدولي أن الدعم الزراعي في الدول الصناعية يلحق ضرراًً كبيراً بالدول النامية، وذلك عن طريق إعاقة نمو صادراتها من السلع الزراعية، التي تعد من أدوات المنافسة القليلة المتاحة للدول النامية (WTO, 2003, 1-3)، ولقد بين البنك الدولي أن أكثر الدول تقديماً للدعم هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية واليابان (أمين، ١٩٩٨، ١٦٣)، على الرغم من أن الادبيات الإقتصادية لهذه البلدان الصناعية المتقدمة تعد من أكثر الإقتصادات اعتماداً على مبادئ النظرية الإقتصادية الحدية، التي تستهدف الوصول إلى أسواق تنافسية متكاملة، إلا أن تعقيد النشاطات الإقتصادية وتشابكاتها في القطاع الزراعي استدعت الخروج من متضمنات هذه المبادئ واعتماد صيغ واسعة من الدعم بأشكالها المختلفة.

أولاً- الولايات المتحدة الأمريكية

تعد إقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول اعتماداً على قوى ومزايا السوق (النجفي، ٢٠٠٣، ٢)، وهي ايضاً من الدول التي تقدم مبالغ كبيرة لدعم قطاعها الزراعي، وكانت سياسة الدعم السعري تعتمد على القروض العالمية واعانات الصادرات (الاسكو، ٢٠٠٣، ٦ – ٨)، إلا أن هذه السياسات تغيرت وتم الاعتماد على سياسات أخرى مثل ترك الأرض غير مزروعة، والمدفوعات المباشرة للمزارعين وأخرى غيرها (النجفي، ٢٠٠٣، ١٢ – ١٣).

إن آليات دعم الزراعة في الولايات المتحدة تختلف عن تلك الموجودة في الدول الأخرى، فهي تقوم بدعم السلع الغذائية الرئيسة (الحبوب/القمح)، وذلك بتحديد الأسعار وشراء هذه المحاصيل من المزارع في بعض الأحيان التي يزداد فيها العرض من المحصول، وتستخدم تقييد الوحدات المنتجة للغذاء من جانب آخر، للمحافظة على أسعار التوازن المرغوبة (المستهدفة)، وهي أساليب محفزة للمنتجين للاستمرار في إنتاج الغذاء، وهنالك سلع أخرى تقوم بدعمها مثل القطن، مما يساعد على خفض أسعارها التنافسية، وتعد هذه السلعة مصدر دخل للكثيرين من المزارعين ذوي الدخول المحدودة في الدول النامية ولاسيما في (غرب أفريقيا)، وعليه فإن هذا الدعم يسبب أضراراً بمصالح هؤلاء المزارعين (WTO, 2003, 3-1)، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تطالب بإلغاء الدعم، إلاّ أنها في الوقت نفسه كانت تدعم هذا القطاع وبصورة كبيرة، وقد احتوى القانون الأمريكي لأمن المزارع والاستثمار لعام ٢٠٠٢ على عناصر متخفية لدعم الصادرات، إذ أنه زاد من مستويات القروض الممنوحة للحبوب (القمح)، مما يتريب على هذا الدعم الكبير فائض عالمي ضخم في إنتاج الحبوب والمحاصيل الأخرى، ومن ثم يخفض أسعارها العالمية، وتصعب معه المنافسة من قبل المزارعين الذين لا يحصلون على هذا القدر من الدعم في الدول النامية (Vieth, 2002, 7)، وبذلك فإن الدول ذات الإنتاج الواسع تعتمد على أسلوب المعونات لهذه السلع لتدنية العرض منها للوصول إلى أسعار أكثر ربحية.

ثانياً - المجموعة الأوربية

اعتمدت المجموعة الأوربية على سياسات الدعم السعري، وحماية المنتجات الزراعية، وتنفق هذه المجموعة أكثر من مائة بليون دولار سنوياً لدعم مزارعيها، وتقوم بتقديم إعانات كبيرة للصادرات والإنتاج، وتختلف معدلاتها حسب أنماط السياسات الزراعية في كل بلد (النجفي، ٢٠٠٣، ١١)، وقدرة ووفرة الموارد في هذه البلدان، ويجد المزارعون هذا حافزاً مادياً كبيراً ومعنوياً لزيادة إنتاجهم مساهمين بذلك في تشويه أو انحراف الأسعار النسبية الدولية للسلع الرئيسة مثل القمح، السكر، منتجات الألبان (النجفي، ٢٠٠٥، ٩٩ – ١٠٥)، فضلاً عن رفع الأسعار بالنسبة للمستهلكين (Maene, 2000, 4-9).

٢-١ جولة الاورغواي ومتضمناتها الإقتصادية(*)

كانت نشاطات القطاع الزراعي قبل جولة الاورغواي خارج نطاق الجات، ولذلك كانت الأسواق الزراعية تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية عن طريق حوافز تعريفية وغير تعريفية، وبعبارة أخرى إن تأثر السلع الزراعية بالأسعار العالمية التنافسية كان محدوداً، ولقد جاءت جولة الاورغواي (١٩٨٦ ــ ١٩٩٣) بمشاركة العديد من الأطراف المتقدمة والنامية (سالم، ١٩٩٦، ٩٥)، بهدف إصلاح التجارة في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات (صندوق النقد العربي، ١٩٩٥، ٣)، وبذلك تعد جولة الاورغواي من أهم الجولات التي عقدت لما تضمنته من اتفاقيات خاصة في مجال النشاط الزراعي، ولاسيما في مجال تحرير التجارة الزراعية، وضمان القضايا المتعلقة بالزراعة، (Bagwell & Staiger,2000,1-5)، فكان اتفاق الزراعة المنبثق من هذه الجولة أول الخطوات الجدية نحو تحقيق إصلاح التجارة الدولية الزراعية في إطار المنافسة وإزالة التشوهات في الأسعار الزراعية، وتخفيض الحماية السائدة في معظم دول العالم الزراعية وبالأخص المتقدمة الزراعية (انجاريا، ١٩٨٦، ٢) و(UNCTAD,1995,6). وعليه فإن اتفاقية الزراعة في هذه الجولة وضعت برنامجاً للإصلاحات في التجارة الزراعية، وذلك لإيجاد نظام تجاري موجه نحو إقتصاد السوق (النجفي، ١٩٨٦، ٣٦٤)، فضلاً عن أن هذه الاتفاقية طالبت بتقليل أو خفض الدعم، وطالبت أيضاً بإلغاء القيود الكمية وتحويلها إلى قيود تعريفية، ووضع جدول زمني متباين وفقاً لمستويات تطور التجارة الخارجية للبلدان، ومدى اكتمال السوق الزراعية فيها لخفض الدعم والإعانات تدريجياً، أي خفض الدعم المحلي وإعانات الصادرات، وكانت مبررات هذا النسق أن الإقتصادات المختلفة، ولاسيما النامية تختلف في مدى اكتمال أسواقها الزراعية، وعليه فقد تطورت الإبعاد الزمنية لهذا النسق بإتاحة الفرصة لاستكمال أسواقه من حيث مزاياه الإقتصادية (WTO, 2002, 1-2)، وبعبارة أخرى إعطاء معاملة تفضيلية للدول النامية حتى تتمكن من تحقيق أولوياتها التنموية، ولاسيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الريفية (أمين، ١٩٩٩، ٥٤)، والسبب الرئيس للمطالبة بخفض الدعم والحماية أو إلغائها تدريجياً فيما يخص الصادرات الزراعية، باعتبار أن هذه التدخلات تخل بشروط المنافسة التي يقوم عليها النظام الإقتصادي العالمي، إلاّ أن المطالبة بتقليص الإعانات يعني زيادة كلفة الإنتاج، وما ينجم عنه من ارتفاع في أسعار السلع الزراعية عند تصديرها، وسيؤدي هذا إلى تضرر المستهلكين من ذوي الدخول المنخفضة في الدول المستوردة للغذاء (نعوش، ٢٠٠٤، ٤)، ويؤدي إلى حالات إنعدام الأمن الغذائي.

(*) جولة الاورغواي إن الجات أو الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة نصت على قيام نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية (بين أعضائها) وتقبل بها هذه الدول (انجاريا ١٩٨٦، ٢)، وهدفها الأساس هو تشجيع قيم تجارة دولية حرة وعادلة بين أعضائها وذلك على أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز، وأن تكون التجارة في جو من المنافسة العامة والخالية من التلاعب (الانكتاد، ١٩٩٥، ٦) وقد قامت ضمن إطارها العديد من الجولات ومنها أو أهمها جولة كندي، جولة طوكيو (سبيرو، ١٩٨٧، ٩٧)(shukla, 2000, 1 – 6).

ويمكن القول إن هذه الاتفاقيات كانت لها آثار إيجابية على التجارة الزراعية أحياناً، وسلبياً أحيانا أخرى، وارتفعت الأسعار العالمية للأغذية الاساسية في الأسواق العالمية (النجفي، ١٩٩٩، ٧٣ – ٧٤)، بسبب خفض الدعم الذي كانت تقدمه بعض الدول للمنتجات الزراعية، فضلاً عن أن هذه الاتفاقيات أثرت على السياسات الزراعية وأدت إلى صياغتها من جديد في الدول الزراعية (الصعيدي، ١٩٩٤، ج٢، ٦٢ – ٦٩)، كما سمحت للدول بدعم إقتصادها الريفي، وبدرجة من المرونة بتنفيذ الدول إلتزاماتها تجاه الاتفاقية، وبعبارة أخرى غير مطلوب من الدول النامية خفض الدعم أو التعريفة الجمركية بالدرجة نفسها للدول المتقدمة (عاصي، ٢٠٠٣، ١) و (العقيدي، ٢٠٠٣، ٣ – ١)، لذا فإن هذه الاتفاقية كان لها الأثر البالغ على نشاطات القطاع الزراعي، ولاسيما على التجارة الدولية الزراعية والأسعار العالمية للسلع الزراعية الاساسية (العيسوي، ١٩٩٧، ٥٨ – ٥٩)، وأدت إلى تغيرات هيكلية في مجال الأسعار النسبية الزراعية في كلا المجموعتين من الدول المتقدمة والنامية الزراعية، وأثرت بالتالي على السياسات الزراعية وسياسات الأسعار في السوق العالمية، واسهمت في ازدهار بعض الأسواق الزراعية ولاسيما أسواق الحبوب في الدول النامية الزراعية (FAO, 2003,2)، وكذلك توسيع بعض الأسواق وإيجاد الأسواق الناشئة الزراعية (البنك الدولي، ٢٠٠٤، ١) و (Hoekman & Anderson, 2003, 3-5).

١-٣ الزراعة بعد جولة الاورغواي

تمخضت جولة الاورغواي عن مجموعة من الاتفاقيات منها ما يتعلق بالنشاطات الإقتصادية الزراعية، وظل الملف الزراعي يمثل جدلاً بين العديد من الأطراف الدولية المتقدمة والنامية ولفترة طويلة من الزمن، إلاّ أن المجموعة الأوربية هي الأكثر تأثيراً في هذا الملف، ولاسيما فرنسا إذ اتخذت موقفاً مساندا لمسألة الدعم للنشاط الإقتصادي الزراعي، وضد رفع الدعم أو إلغائه كلياً، وهذا الموقف لم توافق عليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في مجموعة كيرنز(*)، أما الموقف الأوربي فقد أيدته أكثر من أربعين دولة (العقيدي، ٢٠٠٣، ٢)، وعليه فان فرنسا برفضها لرفع الدعم من القطاع الزراعي، تهدف إلى تأمين وتوفير الغذاء داخل أسواقها المحلية وتحسين دخول مزارعيها، الا أن هذه السياسات أسهمت في إحداث انحرافات وتشوهات في تجارتها الزراعية، وانعكس ذلك على السوق العالمية بتباين الأسعار النسبية، وحدوث تنافس بين المنتجات الزراعية للمجموعة الأوربية مع منتجات الولايات المتحدة وبعض الدول النامية لصالح المجموعة الأوربية (فرنسا)، مما دفع بالدول المتضررة للمطالبة بتحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية، ولاسيما تجارة الحبوب (Endowmen, 2002, 1- 3).

(*) ارجنتين، استراليا، بوليفيا، كندا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، فيجي، كواتيمالا، اندونيسيا، ماليزيا، نيوزيلاند.

وكانت الدول النامية في مقدمة الدول المطالبة بتنفيذ اتفاقيات الزراعة في جولة الاورغواي، ولاسيما في مجال دعم الصادرات (المجموعة الأوربية) وقروض التصدير (الولايات المتحدة)، وذلك حتى يمكن لمنتجاتها من الوصول إلى السوق العالمية وتنافس المنتجات الزراعية للدول المتقدمة (WTO ، 2003،1-3)، (البنك الدولي، ٢٠٠٤، ١)، (العقيدي، ٢٠٠٤، ١- ٣)، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت في مقدمة الدول المطالبة برفع الدعم عن القطاع الزراعي في المجموعة الأوربية، إلاّ أنها وفي الوقت نفسه تقدم الدعم لهذا القطاع (قروض التصدير)، ولاسيما للسلع الرئيسة كالقمح والذرة والرز، فضلاً عن القطن (Orden & Others, 2002, 3-12)، وتؤثر على أسعار هذه السلع في السوق العالمية وتؤدي إلى خفضها، ومن ثم تصعب سيادة حالة المنافسة مقارنة بالمزارعين الذين لا يحصلون على مثل هذا الدعم في دول العالم الثالث (Viteth, 2002, 4)، وجدير بالذكر أن مسألة الدعم المحلي وإعانات التصدير من المسائل المهمة التي لازالت تطرح في المؤتمرات الزراعية الوزارية التي تعقد بعد جولة الاورغواي ولازال الجدل حولها غير محسوم (زروق، ٢٠٠٢، ٣- ٩).

٢. أثر تحرير التجارة على أسواق الحبوب (القمح أنموذجا)

ترتبط تجارة الحبوب العالمية بالعديد من المزايا للإقتصادات الزراعية، وذلك بوصفها من أكثر السلع أهمية في الاستهلاك العالمي من الأغذية، فضلاً عن أن هذه السلعة من الأهمية بحيث يتزايد الطلب عليها بزيادة السكان وإعادة توزيع الدخل باتجاه الفقراء، وتمثل نسبة عالية من استهلاكات الفرد الغذائية (الأشرم، ٩٩٦، ١٢٩) و (Carter & other, 1999, 1-2) إن الميل الحدي لاستهلاك هذا النمط من السلع الغذائية أكبر في مجموعة الدول النامية مقارنة بنظيرتها من الدول المتقدمة، لا سيما وأنها من السلع الأساسية للافراد، ولاسيما لذوي الدخول المنخفضة في معظم أرجاء العالم، أما مجال أهميتها في التجارة الدولية فنابع من كونها تمثل أكثر السلع الزراعية المتاجر بها في مجال المبادلات الدولية، وذلك بسبب الطلب المتزايد والمستمر عليها في المناطق المختلفة من العالم، فضلاً عن كونها تستهلك مباشرة مثل القمح والرز وإلى حد ما الذرة الصفراء والذرة الرفيعة لكونها تستخدم في تغذية المواشي والدواجن (القاسم، ١٩٩٣، ٩٨-١٠٠).

وعليه فإن السلع الزراعية بصورة عامة والحبوب بصورة خاصة ذات أهمية إقتصادية كبيرة في إقتصادات البلدان الزراعية، بذلك يجب الاهتمام بالقضايا التي تؤثر على أسواق هذه السلع الزراعية، ومن أهم هذه المتغيرات التي تؤثر على هذه الأسواق هي التحكم في الأسعار، وتقلبات العرض والطلب بحسب المواسم الإنتاجية (FAO, 2003, 1-10)، والاتفاقيات التجارية، وتحديد التجارة الزراعية، التي بدورها أدت إلى تغييرات في هياكل الأسواق، ومثال ذلك زيادة نصيب المصدرين غير الرئيسيين للحبوب في الأسواق العالمية (FAO, 2003, 4-8).

وشهدت السنوات الأخيرة تغيرات ملموسة في أسواق الحبوب، من خلال اتفاقيات جولة الاورغواي، وما ارتبط بها من قيود ومحفزات للتوسع في التجارة

العالمية واتساع الأسواق المرتبطة بها، لذا فإن أنماط التجارة في الحبوب والسلع الزراعية تميل دائماً إلى التغير والتطور مع مرور الزمن (FAO, 2003, 4-10)، اذ إن العديد من الدول كانت مستوردة لأنواع من الحبوب، وأصبحت بعد ذلك مصدرة، وأصبحت البعض منها تزاحم العديد من الدول الكبرى المصدرة للحبوب في الأسواق العالمية كالهند وكازاخستان وأوكرانيا والاتحاد الروسي (FAO, 2003, 3-8)، وهذه التغيرات في الأسواق الدولية والمحلية للسلع الزراعية ومحاصيل الحبوب كانت نتيجة لتغيرات مهمة في الظروف الإقتصادية والتكنولوجية والتقنية والمؤسسية، وفي مناخ السياسات التي تعمل الأسواق في ظلها، ولكن أهم الأحداث التي أثرت وبصورة كبيرة على الأسواق الزراعية هي تحرير التجارة الزراعية ودخول التكنولوجيا المتطورة، وظهور موردين جدد لبعض المحاصيل والسلع الزراعية، أدى إلى تغيرات كبيرة في أنماط التجارة الدولية (FAO, 2003, 1-9)، وذلك وفقاً للتغيرات في تركيب الطلب العالمي على السلع الزراعية، لاسيما وأن هناك بعض الإقتصاديين يشيرون إلى أن للتغيرات التكنولوجية آثارا أكبر من الأسعار في مجال تحفيز التوسع في إنتاج الحبوب، وهو ما أكدته العديد من الدراسات المرموقة في هذا المضمار، وقد أسهمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية وكندا واستراليا والأرجنتين في سوق الحبوب بصورة رئيسة وأصبحت ذات قدرات تحكمية عالية في مجال الأسعار.

إن التجارة في السلع الزراعية عامة والحبوب خاصة، كانت خاضعة للعديد من القيود والتي فرضتها كل من الدول النامية والمتقدمة الزراعية، لذا كان لابد من إزالة هذه القيود لتحرير التجارة الزراعية. وتوافق ذلك مع اتفاقية الاورغواي، إذ هدفت هذه الاتفاقية إلى تطبيق أحكام الجات على تجارة المحاصيل الزراعية من قبل البلدان الزراعية لتحرير التجارة في هذه المحاصيل، وكذلك ضمان المنافسة في الأسواق (UNITAD\WTO, 1995, 265)، ولإزالة التشوهات التي يمكن أن تحصل في جدول التكاليف من جراء المغالاة في الدعم المحلي ودعم إعانات التصدير الزراعية.

لقد دعت اتفاقية الزراعة في جولة الاورغواي إلى الخفض والإلغاء التدريجي لمثل هذه الممارسات، مما خفض الإنتاج الزراعي في عدد كبير من الدول الصناعية، ولاسيما في إنتاج القمح، ترتب عليه ارتفاع أسعار الواردات من هذه المحاصيل، كما أدى تحرير التجارة إلى زيادة صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية (صندوق النقد العربي، ١٩٩٥، ٣)، وعليه فإن مؤيدي تحرير التجارة يشيرون إلى أن هذا الاسلوب يهدف إلى إيجاد نظام تجاري موجه نحو إقتصاد السوق، وذلك لأنه يلزم الدول باتخاذ إجراءات ضرورية لتسهيل عملية انسياب السلع (الواردات)، وكذلك استخدام الحوافز لتشجيع الصادرات، وضمان دخول جيدة للمزارعين، وإن أثر تحرير التجارة كان واضحاً ولاسيما بعد تطبيق الاتفاقية من قبل ألاعضاء في المنظمة من خلال ارتفاع الأسعار العالمية للمحاصيل والسلع الزراعية (النجفي، ١٩٩٩، ٧٣-٧٤)، وذلك بسبب خفض الدعم المقدم من قبل الدول المتقدمة للمنتجات الزراعية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات، إذ تأكد أن تحرير التجارة الزراعية العالمية يرفع أسعار السلع الأساسية (الحبوب) بسبب خفض الكمية

المعروضة منها في السوق العالمية من قبل الدول المتقدمة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٤، ٢٣٩- ٢٤٧)، ومن ثم أثر سلباً على الدول المستوردة للحبوب، ولا سيما الدول الأقل نمواً، وبعض الدول النامية، ومن ضمنها العربية المستوردة للحبوب، إلاّ أن الدول الأقل نمواً هي الأكثر تضرراً من عملية تحرير التجارة، لأنها صافي مستوردة للحبوب (سرحال، ١٩٩٦، ١٥٣-١٥٤)، وهناك العديد من الآراء بينت أن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة سوف يزيد من حدة الفقر في الدول النامية والأقل نمواً، في حين إن الدول المتقدمة سوف تحقق المزيد من الفوائض.

وسرى هذا التحليل حتى السنوات الأولى من تطبيق الاتفاقية، وبعبارة أخرى إن الانخفاض في إنتاج المحاصيل الحبوبية، وارتفاع الأسعار قد جاء بعد تطبيق متضمنات هذه الاتفاقية مباشرة (الفاو، ٢٠٠٣، ١-٣)، على اعتبار أن إزالة الدعم سيؤدي إلى ارتفاع جدول التكاليف الإنتاجية، إلاّ أن هذا النمط من السلع يزداد الطلب عليه حتى عند مستويات منخفضة من الدخل، وذلك بسبب مرونته المنخفضة، وعليه فإن التغيرات النسبية في الأسعار قد لا تؤثر إلاّ بمقدار ضئيل في الكمية المطلوبة من هذه السلع، ولربما أن هذه الأسعار لأتبقى عند مستوياتها المرتفعة، وإنما تعود إلى الانخفاض، لأن الأجواء التنافسية للأسواق العالمية ستقود جدول التكاليف للمحاصيل المذكورة باتجاه الانخفاض من جراء التأثيرات التكنولوجية على العمليات الإنتاجية، ولاسيما أن التأثيرات الأخيرة لها مردود محسوس على إنتاجية هذه المحاصيل، بعبارة أخرى إن إقتصادات المدى الطويل ستؤدي إلى انخفاض تكاليف الوحدات المنتجة من هذه السلع، ومن ثم انخفاض أسعارها إلى مستوى لايتجاوز أدنى نقطة على متوسط الكلفة، وعندها يمس منحنى الكلفة المتوسطة في المدى الطويل منحنى الطلب، وبذلك يمكن الوصول إلى نقطة تعادل إلى جانب أنها نقطة توازن.

ويرتبط تحرير التجارة الزراعية بالعديد من الآثار، البعض منها إيجابية والآخر سلبية، ويمكن للبلدان النامية الاستفادة من هذا التحرير إذا ما استخدمت السياسات التي تتحقق معها مزايا إقتصادية (فيض الله، ١٩٩٩، ٣٨-٤٠)، فضلاً عن أن تحرير التجارة يسهم في مواجهة العديد من الحالات كالركود والكساد الإقتصادي، ومن ثم يحفز على الانتعاش الإقتصادي للإقتصادات المتقدمة والنامية على حد السواء (النجفي، ١٩٩٦،١٠٥-١٠٦)، إذا ما طبقت هذه الاتفاقية بصورتها الصحيحة في البيئات الإقتصادية المختلفة، إذ إن العديد من الدول لم تلتزم بها ولاسيما الدول المتقدمة الزراعية، فهذه الدول لا تزال تقدم دعماً للزراعة (الحبوب)، وهذا يؤثر سلباً على التجارة الدولية الزراعية وتحريرها وعلى فرص وصول صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١، ٥-٧)، وبالتالي فإن استمرار مثل هذه الممارسات سوف يسبب تشوهات وانحرافات في التجارة الزراعية الدولية والإنتاج الزراعي، لأنها تخفض الأسعار بسبب خفض نفقات الإنتاج عن تكاليفها الحقيقية، وبذلك اصبحت الدول النامية الزراعية الأكثر ضرراً (شيفا، ٢٠٠٣، ٤-٥)، لأن الموازنة في هذه الدول تتأثر سلباً بهذه الإجراءات، فضلاً عن إنهاء نظام الأفضلية الذي كانت تتمتع به هذه الدول من جانب الدول المتقدمة (الفاو، ٢٠٠١، ١-٦)، كما أن العديد من المجالات التي تضررت من

خلالها الدول النامية، ومنها سياسة الإغراق، إذ إن العديد من الدول الزراعية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية تعتمد أحياناً قدراً من تلك السياسات في بعض الأحيان، وتنعكس آثارها سلباً على الإقتصادات الزراعية النامية.

إن المنتفعين الأساسيين من هذه الإجراءات هي الشركات الزراعية المتعددة الجنسية، التي تتركز مركز قراراتها في البلدان المتقدمة (مكي، ٢٠٠٤، ١-٤)، وعليه فإن الأسعار المنخفضة أحياناً في السوق العالمية بسبب الإغراق، سوف تؤدي إلى أضرار بالغة بالمزارعين في أنحاء العالم، ومن بينهم مزارعي الولايات المتحدة الأمريكية (العيسوي، ١٩٩٧، ٦٦)، والسلع التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إغراق الأسواق العالمية بها هي كل من القمح والذرة وفول الصويا والقطن، والعديد من هذه الشركات قامت ببيع هذه السلع بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الدول المصدرة إليها لتدنية العرض منها في أسواق أخرى، وإن هذه الشركات القليلة العدد تسيطر على كل عمليات الشراء والنقل والمعالجة للسلع الزراعية الرئيسة، وهي تعكس صورة من صور (احتكار القلة)، ولاسيما على مستوى الخدمات الزراعية للمحاصيل الزراعية في الدول المذكورة(*)، وإن مثل هذه الأمور تقيد المنافسة في الأسواق العالمية، ومن ثم فإن هذا يشير إلى أن سوق الحبوب وبعض السلع الزراعية هي سوق احتكار قلة، وعلى الرغم من أن العديد من الاتفاقيات الزراعية تمنع هذه الإجراءات، إلاّ أن البعض من الدول لا تزال تمارس هذه السياسة على نطاق واسع.

٢-١ هيكل سوق القمح

يعد القمح من السلع الغذائية الأساسية والإستراتيجية وهو يحتل أهمية كبيرة في مجال المبادلات الدولية بسبب طبيعة الطلب المحلي والعالمي عليه، ويعد القمح بصورة خاصة والحبوب بصورة عامة في مقدمة المحاصيل الاستراتيجية، وذلك بحكم أهميتها الغذائية (جمعة، ١٩٩٢، ١-٣)، وعليه فإن لهذه السلعة مكانة مهمة في سلة الغذاء ولاسيما للافراد فتخفض الدخل على الصعيد المذكور، وتزداد هذه الأهمية في الدول النامية مقارنة بنظيراتها المتقدمة، إذ يعد القمح من السلع منخفضة المرونة بالنسبة للطلب، اذ إن الكمية المستهلكة متواضعة التأثر بتغير أسعارها، وعليه فإن القمح من السلع الأكثر استهلاكاً في العالم، ولاسيما في الدول النامية والأقل نمواً، وتعد السلعة الأساسية للفقراء، إذ يعتمدون عليها بصورة أساسية في توفير احتياجاتهم الغذائية (الأشرم، ١٩٩٦، ١٢٩)، ويزرع هذا المحصول في أغلب مناطق العالم، إلاّ أن هناك مصدرين رئيسين لهذه السلعة في مقدمتهما الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنها من أكبر مصدري القمح في العالم وتسهم بنحو (32.1 %) من إجمالي صادرات العالم، وتليها كندا وتسهم بنحو (19.4%)، ثم المجموعة الأوربية وتسهم بنسبة (15.6%) من صادرات القمح العالمية، وتأتي بعدها استراليا والأرجنتين فتسهم بـ

(*) من هذه الشركات: كارجل، وول تي دي، وارشو، انيلز ميدلاند

(14.7) و(13.5%) على التوالي، وهناك بعض الدول المتقدمة الأخرى والنامية، تعد دولاً مصدرة ثانوية مثل روسيا وأوكرانيا وكازاخستان والهند (FAO, 2003, 1-16)، في حين أن العديد من الدول تعد مستوردة لهذه السلعة، وذلك لأنها تواجه عجزاً غذائياً وانخفاضاً في الاكتفاء الذاتي منه.

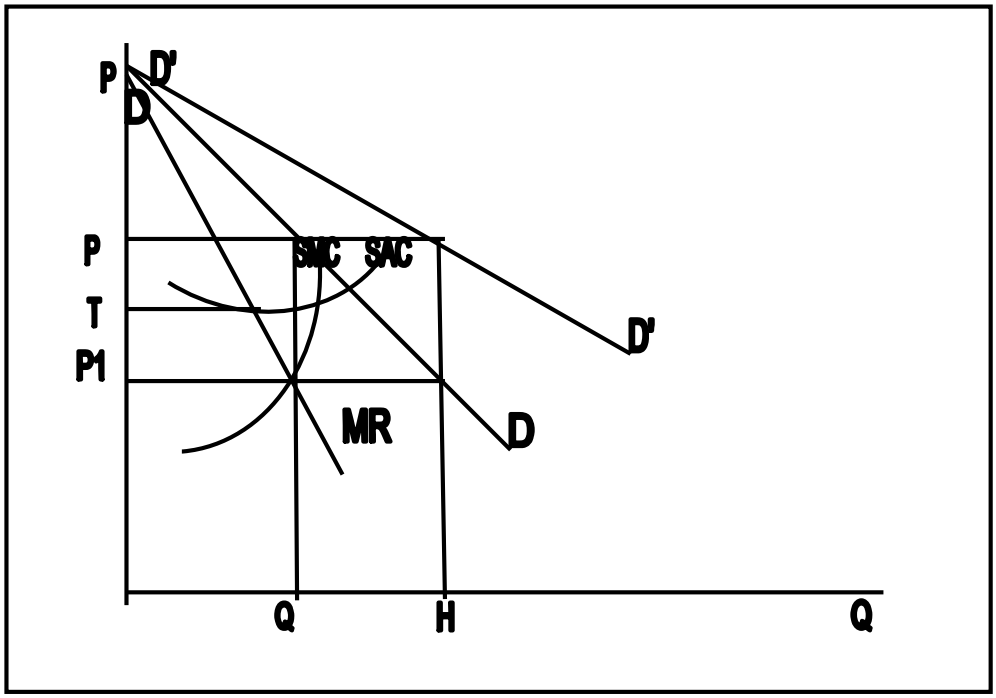
ويسوق الإنتاج العالمي من القمح خاصة والحبوب عامة، ويباع طبقاً لقوانين وتشريعات سعرية معينة ضمن سوق احتكار قلة، لضمان استقرار أسعاره الداخلية والخارجية، وغالباً ما تهدف سياسة تسعير القمح في الدول المصدرة إلى تسهيل تصريف الإنتاج المحلي، وضمان عدم انخفاض الأسعار عن الحد الأدنى المسموح به، وقد تلجأ السياسات الإقتصادية إلى استخدام إعانات التصدير إذا انخفضت أسعار القمح عن السعر الذي يجب أن يحصل عليه المنتج، أما في الدول المستوردة فإن تسعير القمح يضمن سعراً محدداً ومجزٍ لمنتجي القمح المحليين بعيداً عن تقلبات السوق، وتشجيعاً للإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وحماية المستهلك (هندي، دون تاريخ، ٥٣-٥٥).

٢-١-١ تحليل المدى القصير

يمكن تصنيف سوق القمح بأنه (كارتل المشاركة السوقية)، إذ يمكن أن نفترض أن الشركات الزراعية تنتج نواتج متماثلة مع بعضها (القمح)، وأن مثل هذه الشركات اتفقت على تقسيم السوق فيما بينها، وبيع منتوجاتها المتجانسة عند أي مستوى سعري مستهدف، وبما أن المنتوجات متجانسة فسيتحدد مستوى سعرياً وحيداً في السوق (ليفتويتش، ١٩٨٩، ٣٣٠-٣٣٢)، وستتحمل الشركات تكاليف متساوية تقريباً، أي أن منحنيات التكاليف في المنشآت أو الشركات الزراعية ستكون متماثلة، ولو فرضنا أن هناك منشآت أو شركات تقتسم السوق سوف تتشابه وجهات النظر لديهم فيما يتعلق بمستويات السعر والناتج، فإنه لتبسيط التحليل سنفترض أن هناك شركتين ضمن هذا الكارتل، ومن خلال الشكل ١ نلاحظ أن (D'D') يمثل منحنى طلب السوق، وأن منحنى الطلب الذي تواجهه كل شركة (DD) والإيراد الحدي (MR)، وسوف تكون لكل منشأة تكلفة متوسطة وحدية في المدى القصير هما (SAC، SMC) على التوالي، وأن المنشآت تحقق أقصى ربح بإنتاج الكمية (Q) وبيعها بالسعر (P) وتقدر الأرباح لكل شركة بضرب الكمية Q في الفرق بين السعر ومتوسط التكاليف أي (P1t)، أما لو جمعنا إنتاج الشركات يمكن تحويلها عند النقطة (H) والسعر (p)، إذ إن منحنى الطلب (DD)، يقع في منتصف المسافة بين منحنى الطلب السوقي (D'D')، ومحور الأسعار.

إن كارتل المشاركة السوقية هو الحالة الثانية في أنموذج احتكار القلة (التكتل الكامل) (عمر، ٢٠٠٣، ١٤٤-١٤٦) إذ إن الحالة الأولى هي الكارتل المركزي، والحالتان متشابهتان تقريباً، إذ يحدد السعر الإنتاج عند المستويات التي تحددها الشركات ضمن الكارتل (ليفتوتش، ١٩٨٩، ٣٣٢)، وتجدر الإشارة إلى أن تقسيم السوق ليس بالضرورة أن يكون متساوياً بين الشركات أو المنشآت الرئيسة، إذ يمكن أن تحصل الشركات والمنشآت الكبيرة على نصيب من السوق يفوق بكثير ذلك

الجزء الذي تحصل عليه الشركات والمنشآت الأصغر (Koustoyianis, 1988, 243-245).



الشكل ١

التوازن في سوق احتكار القلة في الاجل القصير

المصدر: ليفتوتش،هـ ، ريتشارد، ١٩٨٩، نظام الأسعار وتخصيص الموارد، ص٣٣٢

٢-١-٢ تحليل المدى الطويل

تستطيع شركات إنتاج القمح في حالة احتكار القلة في المدى الطويل أن توسع نشاطاتها أو سعتها الإنتاجية، وعليه تأخذ بنظر الاعتبار متوسط التكاليف والتكاليف الحدية في المدى الطويل (عبد الله، ١٩٩٩، ٢٨١-٢٨٥)، كما أن عدد الشركات في هذا المدى يمكن أن يتغير، وذلك نتيجة دخول شركات جديدة أو خروج شركات من هذا السوق، وأن السعة الإنتاجية لأي شركة سوف تتوقف على كمية الناتج التي سوف تنتجه، وأن إنتاج أي كمية من القمح بأقل كلفة متوسطة توجب على الشركة أو المنشأة بناء السعة الإنتاجية عند تماس منحنى متوسط التكاليف في المدى القصير مع منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل، وغالباً ما تستطيع المنشأة أو الشركة معرفة الكمية التي تنوي إنتاجها مستقبلاً، إذ غالباً ما يكون هناك اتفاق أو تفاهم بين

المنشآت على حصص معينة أو على اقتسام السوق بطريقة معينة إلى غير ذلك من الأمور التي تجري فيما بين الشركات الزراعية والصناعية، وعليه فإن المنشآت أو الشركات تجري التعديلات اللازمة في السعة وفقاً للكمية المنتجة، وان للسعة الإنتاجية حالات مختلفة فقد تكون ذات سعة مثلى او أقل من المثلى أو أكبر منها، وبناء هذه الأنواع من السعة يتوقف على عمل ونشاط الشركة أو المنشآت الفردية (كراجة وآخرون، ٢٠٠١، ٢٢١-٢٢٤)، وستتوقف درجة السعة هذه على درجة التأكد المتوفرة للمنشآت الزراعية أو الشركات بشأن مستوى الإنتاج الذي تنوي الشركة إنتاجه في المدى الطويل.

٣. توصيف الأنموذج

يشير الأنموذج الإقتصادي القياسي إلى العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية، ووصف لطبيعة هذه العلاقة (نجم، ١٩٩١، ٢٠)، وتمكن العديد من الإقتصاديين وعبر السنوات السابقة من الوصول إلى قوانين مكنتهم من تفسير طبيعة هذه المتغيرات الإقتصادية في الأنموذج الإقتصادي، وكانت هناك حاجة إلى اختبار النظرية الإقتصادية من خلال الأنموذج الإقتصادي لمعرفة صحتها باستخدام قيم عددية تفسر الطريقة التي تسلك بها المتغيرات وتتنبأ بها، وبعد ذلك استخدمت الرموز الرياضية وظهر بعد فترة الإقتصاد القياسي، وهو عبارة عن توليفة من البناء النظري الإقتصادي والإقتصاد الرياضي والاحصاء، اذ استخدمت الأدوات المذكورة لتحليل الظواهر الإقتصادية عن طريق القياس الكمي لها والتنبؤ بها واختبار فرضياتها (كوستيانيس، ١٩٩١، ١١)، وهنا يجب أن نؤكد أن النظرية الإقتصادية تمثل الأساس في بناء النماذج القياسية وهذه النماذج بدورها تهدف إلى اختبار صحة هذه الفرضيات، وذلك من خلال بيان تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام قيم عددية يتم التوصل اليها، وتعمل على مساعدة الباحث في رؤية حركة المتغيرات وتأثيرها، وبعد أن نحصل على القيم العددية لمعلومات العلاقات الإقتصادية يمكن من خلالها التنبؤ باتجاهات هذه المتغيرات مستقبلاً، وهذا سيساعد بالتالي متخذ القرار في تحديد سياساته المستقبلية (السيفو، ١٩٨٨، ٢٢-٢٨) وللأنموذج الإقتصادي عدة مراحل، وتوصيف الأنموذج هو المرحلة الأولى، وبعد ذلك تأتي على التوالي مراحل: التقدير، والاختبار، والتطبيق، والتنبؤ، وعند توصيف الأنموذج سيتطلب ذلك استخدام مفاهيم النظرية الإقتصادية، فضلاً عن المجموعات المتعلقة بالموضوع.

إن المعادلة التي سوف تعتمدها الدراسة لتحديد العلاقة الدالية بين الظاهرة موضوع الدراسة والمتغيرات المؤثرة فيها، سوف تأخذ الشكل الآتي(*):

$$Y = X + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + \ldots\ldots + Bx\ Xx + U$$

Y = المتغير المعتمد (صادرات القمح والحبوب الخشنة)

X =الحد الثابت

(*) إن انماط العلاقة مختلفة فقد تكون لوغارتمية مزدوجة أو خطية أو نصف لوغارتمية.

Xx = المتغيرات المستقلة
Bx = المعلمات
U = المتغير العشوائي

وعليه فإن توصيف المتغيرات المستخدمة في أنموذج هذا البحث هي أن المتغير المعتمد سيكون عبارة عن الصادرات من (القمح)، أما عن المتغيرات المستقلة فهي كل من الأسعار (دولار)، والأسعار السابقة (دولار)، والإنتاج (مليون طن)، وبرامج الدعم، والتكنلوجيا الكيميائية والبيولوجية، والقدرة الميكانيكية، والأسعار البديلة، المساحة المحصودة، أسعار الصادرات الأمريكية، لسلسة زمنية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤) للدول المختارة(**).

وذلك أن هذا الأنموذج قد اعتمدت صيغته بصورة أو أخرى في العديد من الدراسات المتقدمة، إلا أن مجال تطبيقنا له اختلف عن تلك الدراسات من حيث الزمان والمكان، واعتمد البحث في استخداماته التطبيقية على البرنامج الاحصائي (STATISTICA) والذي أمكن معه الحصول على قيم (Beta) التي تفسر وفقاً لمفهوم هذا الأنموذج الأهمية النسبية لمساهمة المتغير المستقل في التأثيرعلى المتغير التابع، ولبيان أفضل توفيق للمعادلات التي سيتم الحصول عليها فسوف نعتمد على اختبارات مثل اختبار (t) الذي يبين معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد (روجر، بوتلوي وميلر البروي، ١٩٩٢، ٣٠)، وعند مقارنتها مع الجدول ستقبل على أساسها أو ترفض فرضية العدم وتقبل البدلية، أي إن المتغير المستقل له تأثير معنوي على المتغير المعتمد بمقدار (B) والعكس الصحيح، أما الاختبار الثاني فهو اختبار معامل التحديد (R)، وهو يبين أثر مساهمة المتغيرات المستقلة في سلوك المتغير المعتمد ،ويقاس بنسبة مئوية و تقع قيمته ما بين الصفر والواحد، وعليه فإنه يقيس نسبة التغير في المتغير المعتمد الذي تفسره المتغيرات المستقلة ،أما اختبار (F) فيستخدم لبيان جوهرية معامل التحديد الذي يوضح القدرة التفسيرية للأنموذج أو يبين معنوية الأنموذج ككل، (ابراهيم، واخرون، ٢٠٠٢، ٢٣٨ - ٢٤٠)، وعليه فقد تم استخدام الأنموذج المذكور آنفاً سواء بصيغته المذكورة أو المعدلة وفقاً لما يتطلبه نمط البيانات المتاحة لمحصول القمح للتأكد من نمط الأسواق العالمية التي تسود الدول الرئيسة بوصفه المحصول الأكثر استخداماً في العالم، وأهميته في الأمن الغذائي في معظم دول العالم، وفيما يأتي اختبار نمط الأسواق العالمية للصادرات من القمح وذلك في الدول الرئيسة المختارة.

٤. نماذج قياسية من أسواق القمح العالمية

٤-١ الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المنتجين المساهمين للقمح في الأسواق العالمية من حيث التصدير، ولقد تجاوزت صادراتها في السنوات الأخيرة نحو 30 مليون طن لتشكل 32.1% من إجمالي صادرات القمح العالمي، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع الدول المصدرة الرئيسة الأخرى، كما أنها تسيطر على جزء كبير من

(**) أمريكا، المجموعة الأوربية، وكندا، والارجنتين، وأستراليا.

الأسـواق العالميـة للقمـح، وتـشير النتـائج التطبيقيـة للتقـدير إلـى أن اختيـار الـصيغة اللوغارتميــة المزدوجــة بطريقــة (الاســقاطات المتتاليــة Stepwis) تمثــل الأنمــوذج الأفضل تمثيلاً وقد أخذت الصيغة الرياضية الآتية(*).

$$\text{Log } Y = 3.263 + 0.26 \text{ Log } X_5$$
$$T = \qquad (3.235)$$
$$R^2 = 44.60\ \%\ ,\ \bar{R}^2 = 40.34\ \%$$
$$F = 10.47$$

Y = الصادرات الأمريكية من القمح (طن)

X_5 =الدعم الحكومي للصادرات

ولم يتم اختيـار المعادلـة الرئيسة وذلك لعدم معنويـة الأنمـوذج بالاعتمـاد علـى قيمــة (F)، وعليــه تــم اســتخدام طريقــة الاســقاطات المتتاليــة للمعادلــة اللوغارتميــة والحصول علـى المعادلـة المـذكورة، إذ إن قيمـة اختبـار(t) يعطـي دلالـة علـى معنويـة المتغيـر المـستقل الوحيد فـي المعادلـة، والـذي يمثـل الـدعم المقـدم مـن قبـل الدولـة لـصادرات الحبـوب، ونلاحـظ أن قيمـة معامـل التحديـد (R^2) قـد بلغـت (44.60%) باعتبار أن المتغيرات المستقلة المكونـة للأنمـوذج تفسر بالمقدار المذكور التغيرات الحاصـلة فـي المتغيـر المعتمـد، أمـا عـن معامـل التحديـد المعـدل فقـد بلغـت قيمتـه (40.34%)، وعكست تأثير المتغيرات المستقلة في المجتمع (السوق العالمية)، وفيما يخص قيمة (Beta) فنلاحظ أنها قد بلغت (0.667) وتدل على الأهمية النسبية للمتغير المعنوي الموجود في المعادلة.

وكانت متغيرات الأنمـوذج حسب الترتيـب فـي المعادلـة الرئيسة وهـي كـل مـن الإنتـاج، والمـساحة المحـصودة، والمخـزون، والأسـعار، وبـرامج الـدعم الحكـومي، والأســعار البديلــة، والأســعار الــسابقة، والتغيــر التكنولــوجي، وباســتخدام طريقــة الإسقاطات المتتالية، استبقت متغيراً واحداً معنوياً في الأنموذج، وهو الدعم الحكومي للصادرات، أما باقي المتغيرات فليست ذات أهمية معنوية وفقاً لهذا الأنموذج، ويدل ذلك على أن الأنموذج قريـب مـن الأنمـاط اللاتنافسية، إذ إن هنـاك تـدخلاً للدولـة فـي هيكليـة الأسـواق، وهـذا مـا يؤكـد أن المتغيـرات الأخـرى لـيس لهـا آثـار مؤكـدة علـى

(*) الأنموذج الكامل لصادرات القمح للولايات المتحدة الامريكية .

$$\text{Log}y = -2.793 - 0.155 \text{ Log } X_1 + 0.66 \text{Log } X_2 + 0.84 \text{Log } X_3 - 0.78 \text{Log } X_4$$
$$T = \quad (-0.26) \quad (0.53) \quad (1.92) \quad (-1.16)$$
$$+ 0.72 \text{ Log } X_5 + 1.37 \text{ Log } X_6 - 0.143 \text{ Log } X_7 + 0.22 \text{ Log } X_8$$
$$(2.60) \quad (1.57) \quad (-0.36) \quad (1.94)$$
$$R^2 = 40.76\ \% \qquad \bar{R}^2 = 34.11\ \%$$
$$F = 1.90$$

= X_1=الإنتاج (طن),X_2=المساحة(هكتار) ,X_3= المخزون(طن) ,X_4=الأسعار(دولار), X_5= الدعم
X_6=الأسعار البديلة (دولار) ,X_7=الأسعار السابقة (دولار) ,X_8 =, التغير التكنولوجي

المتغير التابع، ويشير التقدير إلى أن مرونة المتغير المذكور بلغت نحو (0.26) وبعبارة أخرى إن زيادة مقدارها (1 %) في دعم الصادرات ستزيد من صادرات القمح بالمقدار المذكور.

وعند احتساب متغير الأسعار بمفرده، من دون الأخذ بنظر الأهمية المتغيرات الأخرى بوصفه مؤشراً للعلاقات التنافسية، فإن المعادلة تشير إلى أن سوق محصول القمح الأمريكي قريب من الأنماط اللاتنافسية، إذ إن تأثير السعر لايعد معنوياً وبحسب المؤشرات الإحصائية كما في المعادلة الآتية:

$$\text{Log } Y = 2.796 + 0.1089 \text{Log } X_1$$
$$T= \qquad (0.450)$$
$$R^2 = 1.5\ \% \quad R^{-2} = 1.0\ \%$$

٤-٢ كندا

تعد كندا من الدول الزراعية الرئيسة في إنتاج القمح، وتحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات العالمية منه وبنسبة (19.4%) من إجمالي الصادرات العالمية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، وتم اختيار المعادلة التي تمثل أفضل توفيق للبيانات وكانت ذات نمط لوغارتمي مزدوج وبطريقة الاسقاطات المتتالية(*).

$$\text{Log}Y = 3.217 + 0.4 \log X_1$$
$$T= \qquad (2.52)$$
$$R^2 = 53.80\ \%\ ,\ R^{-2} = 46.10\ \%$$
$$F = 6.98$$

Y = الصادرات الكندية من القمح (طن)

X1 = الإنتاج من القمح (طن)

ومن خلال المعادلة نلاحظ أن المتغير المعنوي المؤثر بصادرات القمح هو الإنتاج فقط، وذلك باعتبار أن كندا تتسم بالإنتاج الواسع منه، وتعد ضمن المجموعة الأولى المنتجة لهذا المحصول، لذا فإن التأثير ارتبط بالإنتاج من دون متغيرات أخرى، إلاّ أنه يبقى متأثراً بالقيادة السعرية للأنموذج العالمي (أنموذج القمح العالمي)، لذا فإن المتغير المستقل المعنوي في الأنموذج كان مسبباً للتغير بنسبة (53.80%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد، أما عن معامل التحديد المعدل

(*) الأنموذج الكامل لصادرات القمح الكندية

$$\text{Logy} = 3.26 + 0.493 \log X_1 - 0.492 \text{ Log } X_2 + 0.10 \text{ Log } X_3 - 0.026 \text{Log } X_4$$
$$\qquad\qquad (1.59) \qquad (-0.69) \qquad (0.09) \quad (-0.06)$$
$$- 0.046 \text{ Log } X_5 + 0.031 \text{ Log } X_6 - 0.017 \text{ Log } X_7$$
$$\quad (-0.08) \qquad (0.09) \qquad (-0.02)$$
$$R^2 = 55.00\ \% \quad R^{-2} = 45.00\ \% \qquad F=0.86$$

التغير التكنولوجيX_6=، الدعم X_5 = الخزين(طن) ، X_4=البديلة (دولار)، الأسعار X_3= ، أسعار(دولار) X_2= ، الإنتاج(طن) X_1= دولار أسعار الصادرات الامريكية X7 =

فقد بلغت قيمته (46.98 %)، في حين بلغت قيمة (BETA) نحو (4.542) وتشير إلى الأهمية النسبية للمتغير المعنوي الوحيد في المعادلة.

وعند احتساب أسعار القمح فقط (X1) بوصفها متغيراً مستقلاً وبصورة منفردة تجاه كمية الصادرات، تبين أن له تأثيراً معنوياً، إلاّ أن قيمة معامل الارتباط تجاوزت (29 %) بقليل، ممايدل على أن ليس للأسعار تأثير كبير.

$$\text{Log } Y = 5.640 - 0.584\ X1$$
$$T = \quad (-2.31)$$
$$R^{2} = 29.23\%,\ R^{-2} = 23.8\ \%$$

٤-٣ المجموعة الاوربية

تضم المجموعة الاوربية (خمس عشرة دولة) حتى عام ٢٠٠٤، وهي ثالث أهم مصدر للقمح في العالم وتسهم بنسبة ١٥.٦% من إجمالي صادرات القمح العالمية، ويشير التحليل إلى أن أفضل علاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة هي المعادلة اللوغارتمية المزدوجة التي مثلت الأنموذج أفضل تمثيل وباستخدام طريقة الاسقاطات المثالية (Stepwise)(*).

(*) أنموذج صادرات القمح للمجموعة الأوربية

$$\text{Log } Y = 1.86 + 0.74\text{Log}X1 - 0.912\text{Log}X2 + 0.78\text{Log}X3 + 0.023\text{Log}X4 + 0.02\text{Log}X5 + 0.20\text{Log}X6$$
$$T = \quad (2.18) \quad (-1.59) \quad (3.4) \quad (2.00) \quad (0.11) \quad (2.01)$$
$$R^2 = 69.07\% \qquad R\text{-}2 = 47.28\%$$
$$F = 3.092$$

حيث أن:

X1 =المخزون (طن), X2 = الأسعار(دولار) ,X3 =الدعم ,X4 =الأسعار البديلة (دولار) X5, =أسعارسابقة (دولار), X6 = التغير التكنولوجي

$$\text{Log } Y = 3.263 + 0.26 \text{ Log } X3$$
$$T= \quad (2.23)$$
$$R^2 = 44.60\% \quad R^{-2} = 34.90\%$$
$$F= 10.47$$

Y= الصادرات من القمح (طن) X3 = الدعم الحكومي للصادرات

وقد تبين أن المتغير الوحيد الذي تأكدت معنويته هو الدعم الحكومي المقدم من قبل هذه المجموعة لصادرات القمح، والذي مقداره يبعد الأسواق عن أنموذج المنافسة، ولذا فإن متضمنات الأسعار العالمية للصادرات في صورتها التنافسية لم تظهر بهذا الأنموذج، ولقد كانت استجابة الصادرات إلى هذا المتغير بما نسبته (0.26 %)، وهو مايؤكد أن السوق ستبتعد عن الأسواق التنافسية ويقترب من الأنماط غير التنافسية، وهذا ما أكدته قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة (44.60%)، أما عن قيمة (Beta) فقد بلغت (0.66)، وتشير إلى الأهمية النسبية للمتغير المستقل (الدعم السعري) ومدى تأثيره في المتغير المعتمد.

وباعتماد أنموذج المتغير السعري ذاته فقط يتبين أن سوق القمح في المجموعة الأوربية قريب من الحالات اللاتنافسية، إذ لم تتأكد معنوية العلاقة بين الكمية المعروضة (Y) والسعر(X1)، مما يشير إلى أن السوق تتحكم فيها متغيرات لا سعرية، ويؤكد ذلك أيضاً قيمة معامل التحديد، إذ كانت (1.53 %) .

$$\text{Log } Y = 2.796+0.108X1$$
$$T= \quad (0.14)$$
$$R^2=1.53 \qquad R\text{-}2=1.00\%$$

٤-٤ استراليا

تمثل استراليا المرتبة الرابعة من حيث تصدير القمح، وتبلغ مساهمتها بنحو (14.7 %) من مجموعة الصادرات العالمية للقمح، وتم اختيار الأنموذج القياسي لهذه الدولة وفقاً لنظام الاسقاطات المتتالية للمعادلة اللوغارتمية المزدوجة الاتية(*)

$$\text{Logy} = 0.089 + 0.698 \text{ Log X1} - 0.396 \text{ Log X4} + 0.39\text{LogX7}$$
$$(6.95) \qquad (-4.82) \qquad (2.22)$$
$$R^2 = 90.92\% \quad , \quad R^{-2} = 88.45\%$$
$$F=36.7$$

(*) الأنموذج الكامل لصادرات القمح الاسترالية

$$\text{LogY}=-0.633+0.665 \text{ LogX } 1-0.12\text{LogX}_2+0.24 \text{ LogX}_3-0.25 \text{ LogX}_4+0.004 \text{ LogX}_5$$
$$(3.27) \quad (-0.13) \quad (0.53) \quad (-1.65) \quad (0.01)$$
$$-0.04 \text{ LogX}_6 +0.63 \text{ LogX}_7-0.09 \text{ LogX}_8-0.01 \text{ LogX}_9$$
$$(-0.19) \quad (0.87) \quad (-0.12) \quad (-0.02)$$

X_1= الإنتاج (طن) X_4= المخزون (طن) X_7= المساحة المحصودة (هكتار)

وتبين أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة عالية من التغير في المتغير المعتمد، ويلاحظ أن معامل التحديد المعدل كانت قيمتة (88.45 %) وعكس تأثراً عالياً للسوق بالمتغيرات المستقلة، وقد أظهر معامل كل من الإنتاج، والمخزون، والمساحة المحصودة معنوية إحصائية مقبولة، أما الأهمية النسبية للمتغيرات التي تعبر عنها قيمة (Beta) فبلغت مانسبته (8.99) للإنتاج و(5.05) للمخزون، وقد بلغت نسبة المساحة المحصودة (2.57)، وتشير المعادلة إلى أن مرونة متغير الإنتاج قد بلغ (0.69 %)، في حين بلغت مرونة معامل المخزون (0.29%) باتجاه سالب، وغالباً ماتعمد الدول إلى خزن محصول القمح لمواجهة حالات الصدمات الطبيعية أو الاحتكارية، أما عن المساحة المحصودة فإن مرونتها تجاه الصادرات بلغت (0.39 %)، إذ إنه كلما زادت المساحة المحصودة تزداد كميات المنتج (المحصول)، ومن ثم تزداد الصادرات، وتؤكد قيمة (F) أن الأنموذج ذو معنوية إحصائية مقبولة (36.7) ودلت على معنوية الأنموذج ككل، ويشير معامل التفسير المعدل إلى أن هذا النمط من الأسواق بعيد عن احتكار القلة، ويقترب أكثر من المنافسة الاحتكارية، وربما أن استراليا لها قدر من الخصوصية بوصفها أكثر البلدان من حيث الأهمية النسبية للزراعة في إطار الناتج المحلي الإجمالي، تحاول إبعاد سياستها قدر الامكان عن الأنماط الاحتكارية، حتى لايتأثر الإقتصاد بصورة عامة بهذا الأنموذج السوقي، كما أنها لاتعد من الدول الصناعية الكبرى التي تقترب أسواقها من احتكار القلة.

وتأكد هذا الأمر من خلال استخدام الأنموذج السعري، وذلك بصرف النظر عن المتغيرات المستقلة الأخرى، ولقد أظهرت النتائج أن العلاقة مابين الأسعار (X1) والكميات المعروضة (Y) علاقة ضعيفة غير معنوية، إذ بلغ معامل التحديد (9.73%)، وتشير إلى مدى ضعف هذه العلاقة، وأن السوق متجهة نحو الأنماط غير الاحتكارية.

$$LogY=0.3900 + 0.4017X_1$$
$$T= \qquad (1.18)$$
$$R^2 = 97.7\ \% \qquad R^{-2} = \%29.9$$
$$F=1.4$$

٤-٥ الأرجنتين

تعد الأرجنتين من الدول المنتجة والمصدرة للقمح، إذ إنها دخلت وفي الآونة الأخيرة ضمن المصدرين الرئيسين، وتعد خامس دولة مصدرة للقمح من حيث ترتيبها في الأسواق العالمية، وتبلغ نسبة صادراتها من القمح مايقارب (13.5 %) من مجموع الصادرات العالمية، وقد تم اختيار الأنموذج الثاني ضمن سلسلة النماذج الإحصائية، وهو الأنموذج اللوغارتمي مع الاسقاطات المتتالية، وذلك لمعرفة المتغيرات المؤثرة في صادراتها من القمح وبالصورة الآتية(*):

(*) الأنموذج الكامل لصادرات القمح الارجنتينية

$$Logy = 10.8 - 1.40Log\ X_1 + 0.61\ LogX_2 - 0.90\ LogX_3 - 0.14LogX_4$$
$$(-1.45) \qquad (1.26) \qquad (-1.89) \qquad (-0.18)$$

$$LogY = 6.295 + 0.262LogX_6 - 0.961\ Log\ X_9$$
$$T= \qquad (2.21) \qquad (-3.32)$$
$$R^2 = 60.81\ \% \qquad R^{-2} = 54.28\%$$

F=10.4

X_6=التغير التكنولوجي X_9= أسعار الصادرات الأمريكية (دولار)

بلغت الأهمية النسبية لمعامل التحديد (R^2) مايقارب (60.81%)، وإن (30.19%) هي تغيرات سببتها عوامل من خارج الأنموذج، ونلاحظ أن قيمة (R^{-2}) معامل التحديد المعدل قد بلغت (54.28%)، وعكست المتغيرات المؤثرة بسوق القمح، وإن المتغيرات المستقلة التي ظهرت معنوية، هي كل من (التغير التكنولوجي)، أسعار الصادرات الأمريكية، وإن الأهمية النسبية لهذه المتغيرات وبحسب قيمة (Beta) كانت (0.11) للتغير التكنولوجي، (0.25) لأسعار الصادرات الأمريكية، والقيم المذكورة تعطي دلالة على الأهمية النسبية للمتغيرات وتأثيرها على الصادرات من القمح الأرجنتيني، واتضح أن مرونة العوامل التكنولوجية تقدر بنحو (0.26%)، في حين تؤثر أسعار الصادرات الأمريكية بأتجاه سالب، وهذا يعني أنه إذا انخفضت هذه الأسعار فإنها ستؤثر سلباً على الصادرات الأرجنتينية من القمح، ومن ثم على التجارة في هذا المحصول، لأن أسعار القمح الأمريكية ستكون أقل من الأرجنتينية، وبالتالي تحول الطلب عن الأخيرة. ونلاحظ أن الأسواق للمحصول المذكور تأخذ الأنماط السوقية نفسها في أستراليا وهو مايؤكده نسبياً معامل التحديد للعلاقة بين السعر والكمية الذي بلغ (55.50%).

$$Y=-1.22+ 0.707\ Log\ X_1$$
$$T = \qquad 2.04$$
$$R^2 = 55.50\% \qquad R^2 = 44.33\ \%$$
$$F = 4.1$$

٥. السوق العالمي للقمح

$$-1.55LogX_5 + 0.06LogX_6 + 0.37LogX_7 + 0.90LogX_8 - 0.001\ LogX_9$$
$$(-2.06) \qquad (0.50) \qquad (0.36) \qquad (-1.87) \qquad (-0.01)$$
$$R^2 = 87.3\%$$
$$R^{-2} = 64.3.\%$$
F=3.81

X_1= الإنتاج(طن) , X_2 = أسعار(دولار) , X_3 = أسعار بديلية(دولار) , X_4 = مخزون(طن) X_5, =الدعم X_6=التغير التكنولوجي , X_7 =المساحة المحصودة ,X_9= أسعار الصادرات الامريكية (دولار) , X10= الأسعار السابقة (دولار).

وإذا ماتركز الاهتمام على السوق العالمية لصادرات الدول الخمس وذلك في إطار الدول والمجموعات الدولية المشار إليها، فإن تحليل العلاقة لمعرفة نمط السوق بصفتها التجميعية، قد أخذ شكل العلاقة الدالية الاتية(*):

$$Y= 6.196 + 9.59X_1+ 0.28X_2$$
$$T= \quad (3.23) \quad (2.47)$$
$$R^2 = 48.41 \qquad R^{-2} =39.81$$
$$F= 5.63$$

Y= صادرات الدول الخمس (طن) X_1=برامج الدعم X_2=الإنتاج (طن)

وتشير المعادلة الخطية إلى أفضل تمثيل للبيانات المتاحة للدول المساهمة بالصادرات، والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الاوربية، وكندا، واستراليا، والأرجنتين)، وتفسر المتغيرات المستخدمة في هذه المعادلة التغيرات في المتغير المعتمد بمقدار (48.41%)، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل (39.8 %) وتعكس تأثير المتغيرات المستقلة في السوق الدولية، وإن المتغيرات التي ظهرت في المعادلة وظهرت معنويتها هي كل من برامج الدعم والإنتاج، ولا تؤثر باقي المتغيرات في أنموذج السوق الدولية للقمح، وعليه فإن أسعار الصادرات ليست فاعلة في تحديد الكمية المعروضة منه، وتم توظيف الدعم لتوجية الصادرات أو لتحفيزها وضمان وصولها إلى الأسواق العالمية، وهذا ما أفقدها صفة إقتصاديات المنافسة، في حين أن وجود الإنتاج في الدالة يؤكد أن كمية الصادرات تتأثر تأثيراً ملحوظاً بالإنتاج، ولاسيما أن مرونة الطلب على هكذا أنواع من السلع يعد منخفضاً، ومن ثم فإن تأثيرات الناتج يفترض بها أن تنعكس على الصادرات بصورة أكبر من انعكاسها على الطلب المحلي، ويلاحظ أن برامج الدعم كانت ذات إشارة موجبة، ودلت على أن زيادتها بمقدار (1%) سيؤدي إلى زيادة نسبة الصادرات للدول الخمس بما مقداره (0.183)، وهذا ما تؤكده التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة بشؤون الزراعة، إذ تؤكد هذه المنظمات أن مثل هذه البرامج تسهل وصول الصادرات إلى الأسواق العالمية، ومن ثم يكون لهذه الدول النصيب الأكبر من السوق العالمي، بل إنها تحتكر نسبياً إنتاج وتصدير مثل هذه المحاصيل، أما المتغير الثاني فهو الإنتاج وكانت إشارته موجبة ودلت على أن زيادة الإنتاج في هذه الدول بنسبة

(*) الأنموذج الكامل لصادرات القمح للدول الخمسة

$$Y= -7.24+ 0.33X_1+ 0.023X_2 +0.043X_3 +0.065X_4+0.034X_5+10.56X_6$$
$$(1.64) \quad (0.23) \quad (-0.47) \quad (0.02) \quad (0.22) \quad (0.35)$$
$$R^2 = 51.02\% \quad R^{-2} =14.24\%$$
$$F=1.38$$

X_1=إنتاج(طن), X_2= أسعار(دولار), X_3= أسعار سابقة (دولار), X_4= مخزون(طن), X_5= أسعار بدلية (دولار) , X_6= الدعم الحكومي

(1%) ستؤدي إلى زيادة الصادرات أو زيادة نسبتها في مجموع الصادرات العالمية بما مقداره (0.709)، وأكدت قيمة (F) معنوية الأنموذج.

وعليه فإن من المتغيرات الستة الداخلة في المعادلة الرئيسة كان هناك اثنان منها معنويين فقط، أما الباقي مثل (الأسعار، والأسعار البديلة، والمخزون، والأسعار السابقة) لم تكن ذات تأثير معنوي على الصادرات من القمح، مما يؤكد فرضية البحث من أن هناك متغيرات غير إقتصادية مؤثرة في السوق الدولية للقمح تسيره بحسب الأوضاع والظروف السائدة.

الجدول ١

مقارنة معنوية المتغيرات المستقلة في الدول المصدرة الرئيسة للقمح

الدول / المتغيرات	أمريكا	كندا	المجموعة الاوربية	استراليا	الأرجنتين	السوق العالمية
R^{-2}	%40.34	%46.10	%90.34	%88.45	%54.28	%39.81
F	10.46	6.92	10.47	36.74	10.4	5.61
الدعم الحكومي	√	×	√	×	×	√
الإنتاج	×	√	×	√	×	√
المخزون	×	×	×	√	×	×
المساحة المحصودة	×	×	×	×	×	×
الأسعار البديلة	×	×	×	×	√	×
الأسعار	×	×	×	×	×	×
الأسعار السابقة	×	×	×	×	×	×
التكنولوجيا	×	×	×	×	√	×
أسعار الصادرات الأمريكية	×	×	×	×	√	×

١. تشير علامة الصح إلى معنوية المتغيرات المستقلة
٢. تشير علامة الخطأ إلى عدم معنوية المتغيرات المستقلة

ولتحديد أنماط أسواق القمح العالمية بصورة أكثر تفصيلاً، فإن الأمر يقتضي معرفة المتغيرات الأكثر تأثيراً في التحكم بالكمية المعروضة على صعيد المجموعة الرئيسة من الدول التي تسهم بالنصيب الأكبر من صادرات القمح في السوق العالمية، ويشير الجدول ١ إلى الأثر التحكمي لمجموعة المتغيرات في سوق القمح (R^{-2})، وعلى الرغم من تباين هذا الاثر وفقاً للدول الرئيسة المختلفة فإن الكمية الإجمالية للقمح في مجموعة الدول المشار اليها قد أظهرت أن المتغيرات بصفة عامة ولا سيما تلك التي تؤخذ بنظر الاعتبار في أسواق المنافسة ليس لها ذلك المستوى من التأثير في أسواق الحبوب، اذ يشير معامل التحديد المنخفض (40%) أنه أقرب إلى احتكار القلة منه إلى أنماط سوقية أخرى، أما قيمة F المحسوبة للأسواق وللأنموذج

التجميعي فهي مقبولة إحصائياً على مستوى المعنوية، مع العلم ان النماذج السوقية الدالية المختلفة للقمح لم تظهر أن هناك ارتباطاً خطياً بين متغيراتها .

وبالنظر إلى أن السوق من الأنماط اللاتنافسية، فقد أظهر الدعم السعري أهمية ملموسة في كل من صادرات القمح في الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية، مما يعني أن السعر في صورته المجردة ليس له آلية كنظيره في الأسواق التنافسية، وكان ترتيب الأهمية النسبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية فيما يخص الدعم الحكومي المقدم للصادرات (0.667) و(0.665). وتأثرت كمية الصادرات في كندا بصورة رئيسة بإجمالي إنتاجها من القمح، ومما سبق وبدراسة الجدول المذكور يتبين أن سوق القمح العالمية أبعد ما يكون عن الأنماط التنافسية، وأقرب مايكون إلى أنماط احتكار القلة، ولاسيما أنه ليس هناك تأثير للسعر على الكمية المصدرة في كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية وهما يسهمان بالجزء الأكبر من صادرات القمح، في حين كانت هنالك تأثيرات متواضعة في كندا.

المراجع

أولاً-المراجع باللغة العربية

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أساليب تصحيح السياسات الزراعية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة الكويت، بحث مقدم من قبل الدكتور ادوارد شو، الخرطوم، ١٩٨٨.
٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية لزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم، ١٩٩٤.
٣. الاونكتاد، دليل الأعمال إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مركز التجارة الدولية، أمانة الكومنولث، ١٩٩٥.
٤. البنك الدولي، التقرير السنوي، "أفاق التنمية الإقتصادية "واشنطن، ٢٠٠٤.
٥. جلال أمين، العولمة والتنمية العربية "من نابليون إلى جولة الاورغواي ١٧٩٨-١٩٩٨ "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
٦. ريتشارد هـ ليفتويتش، نظام الأسعار وتخصيص الموارد، ترجمة د.عبد التواب اليماني ود. عبد الحفيظ محمود الزليطي، منشورات جامعة قاريوس، بنغازي، ليبيا، ١٩٨٩
٧. س ج.انجاريا، جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، ١٩٨٦.
٨. الصعيدي، عبدالله عبد العزيز، اثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، ج١، مجلة أفاق إقتصادية، العدد ٦٧، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة١٩٩٤.
٩. صندوق النقد العربي، النشرة الإقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٥.
١٠. صندوق النقد العربي،اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية، إعداد الدكتور جمال الدين زروق، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠.
١١. عبدالله، عقيل جاسم، التحليل الإقتصادي الجزئي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
١٢. عمر، حسين، المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد، دار الكتاب الحديث المصري للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠
١٣. العيسوي، إبراهيم ، "ألجات وأخواتها "النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

١٤. فاندانا شيفا، اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاص بالزراعة، ترجمة خالد الفيشاوي، زي نت العربية/الزراعة وقضايا الغذاء، ٢٠٠٣:- www.zynet.com
١٥. فيض الله، حسين ، اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية وعولمة الملكية الفكرية، اربيل، العراق، ١٩٩٩.
١٦. القاسم، صبحي ، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ١٩٩٣.
١٧. كراجة، عبد الحليم وآخرون، مبادئ الإقتصاد الجزئي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.
١٨. كمال، علاء، الجات ونهب الجنوب –الجات وتناقضات الكبار، الحوار المتمدن، لجان إحياء المجتمع المدني، ، ٢٠٠٣دمشق: www.rezgar.com
١٩. اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "الاسكوا"، أوراق موجزة، المفاوضات حول قضايا الزراعة، إعداد أسامة رياض الصالح، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.
٢٠. محمد عبد الكريم العقيدي، منظمة التجارة العالمية وأثارها، مجلة الصباح، ٢٠٠٣ : www.alsabaah.com
٢١. محمود الأشرم، إنتاج الحبوب والأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة المستقبل الإقتصادي، السنة ١٩، العدد ٢١١، أبو ظبي، ١٩٩٦.
٢٢. المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، منظمة التجارة العالمية في تداعيات حرب القرن، مؤسسة البيان للطباعة والنشر، ٢٠٠٠ www.albayan.com .
٢٣. مكي، عماد، الولايات المتحدة الأمريكية تغرق العالم بمحاصيلها الزراعية، ٢٠٠٥: www.IPS.com .
٢٤. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، الأوضاع الراهنة للأغذية في العالم، الدورة العشرون بعد المئة، روما، ٢٠٠١.
٢٥. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، توقعات الأغذية، روما، ٢٠٠٠.
٢٦. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، توقعات الأغذية، روما، ٢٠٠١
٢٧. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، حالة الأغذية والزراعة، روما، ٢٠٠١.
٢٨. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"،لجنة مشكلات السلع، ابرز القضايا المتعلقة بالسياسات وعوامل السوق التي تؤثر على أداء الصادرات الزراعية على المدى البعيد، روما، ٢٠٠٣.
٢٩. عاصي، موسى، منظمة التجارة العالمية، الحوار المتمدن، لجان إحياء المجتمع المدني، ٢٠٠٣ www.rezgar.com وwww.mowaten.org
٣٠. النجفي، سالم، التجارة الخارجية الزراعية "مبادئ ومتضمنات"، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق، ٢٠٠٥.
٣١. النجفي، سالم، التنمية الإقتصادية الزراعية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط٢، العراق، ١٩٨٧.
٣٢. النجفي، سالم توفيق، مستقبل الأوضاع الغذائية في العراق " مقاربات في مسألة الدعم السعري"، موصل، العراق، ٢٠٠٣.
٣٣. النجفي، سالم توفيق، هيكل السوق الدولية للقمح "دراسة إقتصادية قياسية "، مجلة دراسات، ٢٣/العلوم، عمان، الأردن، ١٩٩٦.
٣٤. نعوش، صباح، العرب ومنظمة التجارة العالمية، المعرفة /ملفات خاصة، الجزيرة.نت، ٢٠٠٤.
٣٥. هندي، عادل إبراهيم، المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية بأقطار الوطن العربي، المعارف الإسكندرية للنشر، مصر، (بدون تاريخ).
٣٦. www.aljazeera.net /programs/ro_limits/articles/2004/ 6/14.htm

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Anna.Koutsoyiannis, Modren Microeconomics, the Macmillan Press Ltd, London, 1988.
2. Bernard Hoekman and Kym Anderson, Developing Country Agriculture and The New Trade Agenda,World bank, Washington D.C.,And Center for International Economic Studies ,University of Adelaide 5005,Australia, 1999.
3. bhoekman @ worldbank .org & kanderson@economics.adelaide.edu.au
4. David Orden&Others, Liberalizing Agricultural Trade and Developing Countries, Global Policy Program, Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C, 2002.
5. Kyle Bagwell & Robert W.Staiger, Strategic Trade Competitive Industries and Agricultural Trade Disputes, Columbia University & University of Wisconsin& NBER, 2000.
6. UNCTAD/WTO, Market Analysis, International Trade Centre, UN. www.UNCTAD.ORG, 2003.
7. Warren Vieth, US Exports Misery to Africa with Farm Bill, Los Angeles Times Monday.www.commondreams.org, 2002 .
8. www.carnegie.org